

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" اعتماد إضافي قدره ٥٠,٠٠٠ ج (خمسون ألف جنيه) منه ٣٥,٠٠٠ جنيه في الباب الثاني مصروفات عامة لتسوية التجاوز في أعاد بند الإنارة و ١٥,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث "أعمال جديدة" لشراء وتركيب مصابيح كهربائية .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات اعتمادات القسم المذكور.
مادة ٢ - أهل وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نحن بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٦٩ (٢٣ مارس سنة ١٩٥٠)

فاروق

شامر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء
محمد لوكى هبدي المتعال عثمان شحرم مصطفى النحاس

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب نفسه .

مادة ٢ - أهل وزراء الأشغال العمومية والشؤون البلدية والقروية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نحن بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٦٩ (٢٣ مارس سنة ١٩٥٠)

فاروق

شامر حضرة صاحب الجلالة

وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء

عثمان شحرم مصطفى النحاس

وزير المالية وزير الشؤون البلدية والقروية

محمد لوكى هبدي المتعال إبراهيم هرج

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٠

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ قسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المبانى الأميرية" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٠٠,٠٠٠ ج (ألف جنيه) لمواجهة المصاريف اللازمة لمشروع إنشاء مبنى جديد لمديرية القوادية بكفر الشيخ في المدة الباقية من السنة الحالية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب نفسه .

مادة ٢ - أهل وزراء الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل

منهما فيما يخصه .